مجلة جامعة تشرين – سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية

اسم المقال: الاقتصاد السوري وتجربته التنموية
اسم الكاتب: د. محمد صقر، د. سمير شرف، هيفاء غدير غدير
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/index.php/library/4090
تاريخ الاسترداد: 2026/11/03 07:10 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة – Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة – Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة جامعة تشرين – سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية – ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية - سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية المجلد (30) العدد (1)2008
Tishreen University Journal for Research and Scientific Studies -Economic and Legal Sciences Series Vol. (30) No. (1) 2008

الاقتصاد السوري وتجربته التنموية

الدكتور محمد صقر *
الدكتور سمير شرف **
هيفاء غدير غدير ***

(تاريخ الإيداع 20 / 2 / 2008. قُبِل للنشر في 2008/4/22)

□ الملخّص □

يتوقف هذا البحث عند واقع الاقتصاد السوري بالأرقام كما وردت في بعض التقارير. كما أنه يعرض بعض مقومات التنمية في سورية المتمثلة بالمستلزمات المادية والقوى البشرية المؤهلة والخبيرة والاستقرار السياسي، بمقابل ذلك يتوقف عند نقص الاستثمارات وعجز رأس المال الوطني في القطاعين العام والخاص عن الوفاء بحاجة الاستثمار في الاقتصاد السوري، وضيق السوق الداخلية وحالة المواجهة المستمرة كمعوقات أساسية للتنمية في سورية. كما أنه تمت دراسة دور كل قطاع اقتصادي في سورية في عملية التنمية وأي منها يمكن أن يلعب دور قاطرة التنمية، حيث إنَّ الصناعة يمكن أن تلعب هذا الدور إذا ما تم توفير البيئة الملائمة، وتطوير كل قطاع من القطاعات الاقتصادية الأخرى لتعمل على دفع قطاع الصناعة نحو الأمام بدلا من عرقلته.

كلمات مفتاحية:

- الاقتصاد السوري.
- التجربة التنموية.
- قطاع الصناعة.
- معوقات التنمية.

* أستاذ مساعد في قسم الاقتصاد والتخطيط – كلية الاقتصاد– جامعة تشرين– اللاذقية– سورية.
** أستاذ مساعد في قسم الاقتصاد والتخطيط – كلية الاقتصاد– جامعة تشرين– اللاذقية– سورية.
*** طالبة دكتوراه في قسم الاقتصاد والتخطيط – كلية الاقتصاد– جامعة تشرين– اللاذقية– سورية.

مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية - سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية المجلد (30) العدد (1)2008
Tishreen University Journal for Research and Scientific Studies -Economic and Legal Sciences Series Vol. (30) No. (1) 2008

The Syrian Economy and its Developmental Experience

Dr. Mohamad Ali Saker*
Dr. S. Sharaf **
Haifa'a Gadeer ***

(Received 20 / 2 / 2008. Accepted 22/4/2008)

□ ABSTRACT □

This research studies by number the situation of the Syrian economy as it was mentioned in some reports. It also lists some of the characteristics and of development in Syria to show that the physical, the specialized and experienced human resources, and the political stability are positive aspects, while the lack of investments, the inability of the public and private national capital to fulfill the needs of investment in Syrian economy, the limited inner market, the potential threat of war are of the basic obstacle for development in Syria. There was a study for role of every economic sector in the development process, and which of them will be leading in development, because industry could play this role if the suitable environment was available, and the development of every one of the other economic sectors to move the industrial sector forward instead of hindering it.

Key words:

- Syrian economy.
- developmental experience.
- industrial sector.
- obstacles of development.

* **Associate professor. Faculty of Economics, Tishreen University, Lattakia, Syria.**
** **Associate professor. Faculty of Economics, Tishreen University , Lattakia, Syria.**
*** **Postgraduate Student (P.H.D) at the Department of Economy, Faculty of Economics, Tishreen University, Lattakia, Syria.**

مقدمة:

قامت التجربة التنموية السورية على عدد من العناصر استمرت لفترة طويلة من الزمن، منها تزايد حجم الملكية العامة لوسائل الإنتاج وتنامي دور الدولة في النشاط الاقتصادي[1]، الذي نتج عنه تنامي الإنفاق العام والاهتمام بالجانب الاجتماعي، فالنفقات الاجتماعية (النفقات العامة المخصصة من أجل تحقيق الخدمات الصحية والتعليمية والضمان الاجتماعي والرفاهية العامة)[2] وصلت عام 2003 إلى (82.63) مليار دولار وفي عام 2004 إلى (109.66) مليار دولار وفي عام 2005 إلى (120.92) مليار دولار[3]، كما أنَّ اعتماد سياسة دعم أسعار بعض السلع الاستهلاكية، وخصوصاً أسعار الطاقة، والتي استمرت حتى الوقت الحالي كانت من العناصر التي قامت عليها هذه التجربة، بالإضافة إلى التخطيط المركزي لإدارة التنمية والنظام الاقتصادي ودعم تنامي قواعد البيروقراطية السورية، وإضعاف دور قوى السوق المحلية وآلياته، مما أدى إلى إغراق الاقتصاد السوري في المحلية، وإضعاف قدرته على المنافسة في الأسواق العالمية.

كل هذه العناصر، أدت إلى حالة من الركود الاقتصادي استمرت حتى عام 2000 حيث انطلقت برامج الإصلاح الاقتصادي التي عمدت إلى تحقيق إصلاحات مالية ونقدية، ونادت بضرورة الانتقال إلى اقتصاد السوق الاجتماعي وذلك من أجل تحقيق الأهداف المطروحة مع بداية الألفية الثالثة وهي تحقيق معدلات نمو مرتفعة سنوياً، وتحقيق العدالة الاجتماعية، وتحسين الأداء الاقتصادي والإداري.

أهداف البحث وأهميته:

1- التوقف عند واقع الاقتصاد السوري وتجربته التنموية لمعرفة العناصر التي قامت عليها هذه التجربة، ومعرفة الاختلالات التي ظهرت في هذا المسار التنموي وذلك للوصول إلى التحديات التي تعترض عملية التنمية في سورية.

2- التأكيد على ضرورة تفعيل دور كل قطاع من القطاعات الاقتصادية في سورية لكي يعمل على دعم القطاع الذي يمكن أن يلعب دور قاطرة التنمية في المرحلة المقبلة وهو قطاع الصناعة.

3- التأكيد على أن القرارات الاقتصادية المأخوذة لدفع عملية التنمية نحو الأمام يجب أن تكون مدفوعة بقوى داخلية، وأن تكون قرارات شعبية تؤخذ في الوقت المناسب وليس بالوقت الذي تعيش فيه سوريا ضغوطات سياسية واقتصادية خارجية (كرفع الدعم عن بعض المواد المدعومة).

عانت سورية من أوضاع اقتصادية متردية خلال عقد الثمانينات نتيجة انخفاض أسعار النفط وما تبعه من انخفاض في باقي متحصلات سورية من القطع الأجنبي، وتعاني الآن من تراجع الإنتاج النفطي بشكل كبير، الأمر الذي يقضي بضرورة التفكير الجدي لتحقيق التنمية الشاملة الاقتصادية والاجتماعية.

حيث تنبع أهمية هذا البحث من أصالته وتسليطه الضوء على واقع الاقتصاد السوري وتجربته التنموية من خلال استعراض بعض مقومات التنمية ومعوقاتها وصولاً إلى بيان دور القطاعات الاقتصادية المختلفة في هذه التجربة.

طرائق البحث ومواده:

مشكلة البحث:

لابد من التساؤل في مشكلة البحث عن أهم النقاط ذات الخصوصية الكبيرة:

1. ما هي المعوقات التي تواجه عملية التنمية الاقتصادية في سورية؟ هل تتمثل بنقص الاستثمارات، أم بضيق السوق الداخلية، أم بالأوضاع السياسية السيئة التي عاشتها وتعيشها المنطقة حتى الآن؟. مع عدم نسيان غياب الإستراتيجية التنموية الواضحة التي تعتبر من المعوقات الأساسية لعملية التنمية الاقتصادية التي تقود إلى تغيرات جذرية في هيكل الاقتصاد الوطني (التغيرات النوعية والهيكلية) وليست التغيرات الكمية فقط التي يقود إليها النمو الاقتصادي الذي يحصل بشكل عفوي وبدون تدخل الدولة.
2. ما هو الدور الذي لعبته القطاعات الاقتصادية السورية في دفع عملية التنمية نحو الأمام، وما هو القطاع الذي يمكن أن يلعب دور قاطرة التنمية في المرحلة الراهنة والمقبلة؟.

فروض البحث:

1. تواجه سورية مشكلات ضخمة من نسب نمو متدنية إلى ميزان تجاري خاسر وإنتاج نفطي متراجع، كان لابد من خلالها أن تتوجه إلى تفعيل متطلبات عملية التنمية الشاملة الاقتصادية والاجتماعية.
2. على الرغم من وجود بعض المقومات الايجابية لعملية التنمية الاقتصادية في سورية إلا أنها تواجه معوقات أساسية تطغي على هذه المقومات، من عجز رأس المال الوطني عن الوفاء بحاجات الاستثمار في سورية إلى ضيق السوق الداخلية والافتقار إلى التكنولوجيا المتطورة اللازمة لهذه التنمية.
3. استطاعت سورية في الفترة الأخيرة أن تمتلك نقاط مهمة في اقتصادها ويعود ذلك لأهمية القوانين والتشريعات الصادرة بخصوص تشجيع الاستثمار وتحرير التجارة وتشجيع الصادرات، ولكن يجب التأكيد على ضرورة الاستمرار باتخاذ القرارات الاقتصادية الملائمة لتفعيل القطاع الصناعي الذي يعتبر المخول الأكبر للعب دور قاطرة التنمية في سورية خلال المرحلة المقبلة.

منهج البحث:

اعتمد البحث على المنهج الوصفي التحليلي في تتبع واستقصاء مادته بالإضافة إلى المنهج الإحصائي في تتبع بعض الإحصائيات.

أولاً: واقع الاقتصاد السوري:

وفق تقرير التنافسية العربية لعام 2007 الصادر عن المنتدى الاقتصادي العالمي (دافوس) احتلت سورية المركز 20 حسب مؤشر الاستقرار والأمن، وهو أحد عوامل التنافسية وجذب الاستثمارات وكذلك المرتبة 45 حسب مؤشر الصحة والتعليم الأساسي، والمرتبة 22 وفق مؤشر سعر الصرف الحقيقي الفعال، والمرتبة 43 حسب مؤشر مدى توافر العلماء والمهندسين والمرتبة 73 حسب مؤشر إجمالي الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي، والمرتبة 24 في مجال سعر الفائدة المدينة والدائنة، والمرتبة 39 في مجال توظيف القطاع الخاص للمرأة والمرتبة 21 في مجال التحكم بالتوزيع العالمي في الأسواق، [4] ونستطيع القول إنَّ هذه النتائج تشير إلى امتلاك سورية لنقاط مهمة في اقتصادها، مثل توافر البيئة الاقتصادية المستقرة والمرنة والحيوية في تحديث البنية التشريعية الداعمة لقطاع الأعمال إضافة إلى

امتلاك سورية مجموعة كبيرة من المزايا النسبية التي يمكن تحويلها إلى ميزات تنافسية تدعم النمو والرفاه ومنها التراث المعماري والحضاري العريق، والصناعات التقليدية الموروثة وتوافر الموارد الطبيعية والموقع الجغرافي ومنها التراث، وإن هذه المزايا ستجعل الاقتصاد السوري أكثر قدرة على جذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية.

كما اصدر البنك الدولي بداية عام 2007 دراسته التي أجراها على 175 دولة في العالم، تحت عنوان (سهولة ممارسة أنشطة الأعمال) تتضمن دراسة كاملة لواقع كل بلد من هذه البلدان في تسهيل ممارسة النشاطات الاقتصادية، ابتداءً بترخيص المشروع وانتهاءً بإقفاله، وفيما يتعلق بسورية فقد نالت المرتبة (130) من بين هذه الدول (175) بتقدم قدره (5) درجات عن عام 2005 بعد ما كان ترتيب سورية في تقرير مماثل (135). وسنورد الآن بعضاً من هذه النشاطات الاقتصادية التي أجرتها هذه الدراسة فيما يتعلق بسورية[5].

1. بدء المشروع:

يلخص هذا الجانب التحديات التي تواجه أصحاب الأعمال عند بدء المشاريع في سورية، ويتضح من خلال الجدول عدد الإجراءات ومدتها، والتكلفة التي تواجه الشركات ذات المسؤولية المحدودة لتتوافق مع المتطلبات القانونية والإدارية عند بدء المشاريع:

المؤشر	الجمهورية العربية السورية
عدد الإجراءات المطلوبة	12
الوقت بالأيام	23
تكلفة بدء المشروع محسوبة % من الدخل القومي للفرد	21.1
الحد الأدنى لرأس المال لبدء مشروع جديد% من الدخل القومي للفرد	4.233.5

2. التعامل مع التراخيص:

يدرس هذا الموضوع خطوات ومدة وتكلفة التقيد بمتطلبات بناء منشأة صناعية، والحصول على أذونات العمل وتراخيص متعلقة ببدء مشروع جديد.

المؤشر	الجمهورية العربية السورية
عدد الإجراءات	20 إجراء
الوقت بالأيام	134 يوماً
التكلفة% من الدخل القومي للفرد	298.0

3. إغلاق المشروع:

يدرس هذا الموضوع الوقت والتكلفة اللازمين لتسوية حالات الإفلاس في سورية، ويقيس معدل الاسترداد، الذي يتم التعبير عنه من حيث عدد السنتات على الدولار الذي يسترده المطالبون من الشركة المفلسة

المؤشر	الجمهورية العربية السورية
الوقت بالأعوام	4.1
التكلفة(نسبة مئوية الأموال بعد الإفلاس)	9.0
معدل الاسترداد (سنت/ دولار)	29.6

ونستطيع القول إنَّ هناك مؤشرات أخرى تم دراستها مثل تسجيل الممتلكات وحماية المستثمرين ودفع الضرائب والتجارة عبر الحدود...الخ، ولا شك أن هناك تحسن في مناخ الاستثمار في سورية، وتقدم موقعها في استبيان البنك الدولي يعكس هذا التحسن خلال عام 2006 ولكن نستطيع القول أننا بحاجة إلى المزيد من الشفافية والمرونة في اتخاذ القرارات وفي العمل الإداري فقد لاحظنا كيف أن أي مشروع في سورية يحتاج إلى عام ونصف للحصول على ترخيص وعلى أربعة أعوام لإغلاقه، وإذا أخذنا عام 2006 كمؤشر للاستثمار في سورية (ذلك العام الذي شهد ضغطاً وحصاراً اقتصادياً وسياسياً) نجد أن عدد المشروعات المشمولة لا بأس به وجيداً ويعكس هذا التقدم الذي نالته سورية في مجال تشجيع الاستثمارات بين عام 2005-2006 فقد عقد المجلس العالي للاستثمار عام 2006 (11) جلسة وافق خلالها على 703 مشاريع تشمل مختلف القطاعات الاقتصادية بتكلفة استثمارية قدرها 12.9 مليار دولار، منها بالقطع الأجنبي 688 مليون دولار، وهي تشكل ما نسبته 18.4 % من إجمالي عدد المشاريع المشملة خلال الفترة (1991-2006) والبالغة 3824 مشروعاً.

وإن هذا النمو في الاستثمار بين عامي 2005- 2006 يشير إلى أهمية القوانين والتشريعات الصادرة فقد كان لصدور المرسومين (8 و9) الخاصين بالاستثمار وإحداث الهيئة السورية للاستثمار صدى إيجابياً لدى المستثمرين العرب والأجانب نظراً للتسهيلات الكبيرة التي يقدمها المرسوم (8) في السماح للمستثمر بتملك واستئجار الأراضي والعقارات اللازمة لإقامة المشاريع الاستثمارية أو توسيعها ولو تجاوزت سقف الملكية المحددة في القوانين والأنظمة شريطة استخدامها لأغراض المشروع حصراً.وقد انضمت سورية إلى المركز الدولي لتسوية منازعات الاستثمار (ICSID) الذي تأسس للمساعدة في التوسط في حل النزاعات الاستثمارية بين الحكومات وبين المستثمرين الأجانب في القطاع الخاص، وفي تموز 2002 أصبحت سورية عضواً في الوكالة الدولية لضمان الاستثمار(MIGA) وكل ذلك من أجل إشاعة الاطمئنان والثقة لدى المستثمرين الأجانب المتوقع قدومهم فيما يخص تعاملهم مع الحكومة السورية، كما تم إحداث هيئة الاستثمار السورية بالمرسوم التشريعي رقم (9) لعام 2007، وصدور المرسوم (8) لعام 2007 لتشجيع الاستثمار بدلاً من قانون الاستثمار رقم (10) لعام 1991 وتعديلاته وقد تم القيام بالعديد من الإصلاحات في مجال تحرير التجارة وتشجيع الصادرات وكان أهمها:

- تقدمت سورية بطلب الانضمام لمنظمة التجارة العالمية (WTO).
- توقيع العديد من اتفاقيات التجارة الحرة الثنائية مع (تركيا، تونس، اليمن، مصر، إيران.....) وتشكيل أو تفعيل المجالس واللجان العليا المشتركة مع عدد من الدول، وتنوي سورية افتتاح أول مكتب لها في الخارج من أجل تشجيع التجارة والأعمال، كما خطط لإقامة منطقتين اقتصاديتين خاصتين، ترتكز الأولى على صناعات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وعلى البحث والتطوير (القرية التكنولوجية)، والثانية تقوم بإنتاج و تصدير منتجات الصناعة الزراعية ذات القيمة المضافة، كما تتجه الجهود لزيادة عدد مشتركي الانترنت، وزيادة عدد الحواسب من (300) ألف إلى (750) ألف حاسوب[6].

كما أشاد غلوبل (بيت الاستثمار العالمي) الذي نشر تقريره في نهاية شهر أيار عام 2007 بالإصلاحات التي قامت بها سورية بالفترة الأخيرة، حيث بين التقرير أن سورية دولة نامية يرتكز اقتصادها على الزراعة والطاقة، إلا أنها بدأت بوضع أسس للانفتاح الاقتصادي تتمثل بتحديث البنية التشريعية الداعمة لقطاع الأعمال حيث قامت بإصدار قوانين وتشريعات كان لها دوراً كبيراً في تشجيع الاستثمار وتحرير التجارة، وذلك ضمن برنامج الإصلاح الاقتصادي

الذي اهتمَّ بجانب إدارة الطلب الكلي (وهو الجانب الذي يهتم بالسياسات المالية والنقدية)، حيث صدرت مجموعة من القرارات والتشريعات لإصلاح النظام الضريبي مثل: القانون رقم 29 لعام 2003 الذي تضمن إجراءات رادعة بحق المتهربين ضريبياً، والمرسوم رقم 51 تاريخ 2006/10/1 وهو التعديل الرابع لقانون ضريبة الدخل الذي ساهم في تشجيع الاستثمار الداخلي وجذب الاستثمار الخارجي من خلال تخفيض الشرائح الضريبية، كما تضمن إعفاءات خاصة بهدف تنمية المناطق النائية وتشغيل العمالة ومكافحة البطالة وتنمية المناطق الصناعية.[7]. واستجابة لخطط الإصلاح الاقتصادي والنقدي في سورية، ولإعادة إحياء العلاقة بين سعر الفائدة والادخار وبين سعر الفائدة والاستثمار، ظهرت قرارات مجلس النقد والتسليف رقم (4) تاريخ 2003/5/28، ورقم (39) تاريخ 2003/12/3، ورقم (43) تاريخ 2004/1/5 والقاضية بتخفيض معدلات الفائدة الدائنة بحدود (4) نقاط والمدينة بحدود نقطتين[8]. وفي عام 2005 أصدر مجلس النقد والتسليف العديد من القرارات التي ساهمت بفاعلية في التحريك المستمر لأسعار الفائدة؛ منها القرار رقم 119 الصادر بتاريخ 2005/3/9، فقد خفض هذا القرار معدل الفائدة على ودائع التوفير (التي تزيد عن مليون ل.س) من 5% إلى 4% بينما ارتفعت معدلات الفائدة على الودائع لأجل (أكثر من سنة واحدة) من 6% إلى 7% في حين رفع العائد على شهادات الاستثمار من 6.5% إلى 7.5% وكان الهدف تعديل بنية الودائع الهيكلية باتجاه الودائع لآجل[9]. وقد استطاعت هذه القرارات أن تؤثر فعلاً على هيكل الودائع، فقد ازدادت الودائع لآجل مقابل ودائع التوفير وذلك للتمكّن من تأمين قاعدة استثمارية جيدة بما يتناسب وسياسات الإصلاح الاقتصادي، حيث كانت نسبة الودائع لآجل 4.16% في بداية عام 2005 وصولاً إلى 26.69% في نهاية عام 2006 ومن ثم إلى 27.17% في الأشهر الأولى لعام 2007، بينما انخفضت ودائع التوفير من 79.17% عام 2005 إلى 53.47% في نهاية عام 2006. [10] كما قامت سورية بمواجهة التحديات والعوائق التي تعترض مسيرة النمو الاقتصادي ومن ضمن هذه العوائق والتحديات: انخفاض معدلات إنتاج النفط والأداء الهزيل للقطاع العام، وازدياد العجز التجاري وضعف أداء الأسواق المالية وارتفاع معدلات البطالة المقترن بارتفاع معدلات النمو السكاني[11].

ولكن مقابل تلك النقاط المضيئة ثمة معطيات سلبية يجب العمل على حلها منها:

1. على الرغم من أن تقلص عجز الميزان التجاري من (78) مليار ل.س عام 2005 إلى نحو(40) مليار ل. س عام 2006[12]، يعد تطوراً كبيراً لأنه جاء متزامناً مع تحرير التجارة الخارجية، ولكن بالوقت نفسه يعتبر الميزان التجاري الخاسر مؤشراً سلبياً، وخصوصاً عند معرفة إمكانية توقف تصدير النفط بعد أعوام قليلة (النفط الذي كان يدعم هذا الميزان) فقد تراجع إنتاجه من 650 ألف برميل يومياً أعوام التسعينات إلى أقل من 450 ألف برميل يومياً حالياً. ومن هنا تبرز أهمية البحث عن موارد بديلة أهمها مكافحة التهرب الضريبي بكل الوسائل وضغط الإنفاق العام والبحث عن مطارح ضريبية جديدة. ولذلك يجب أن يكون الهدف خلال السنوات الخمس المقبلة للحكومة لتحقيق أهداف الخطة الخمسية العاشرة، الحد من عجز ميزان المدفوعات بحيث لا يتجاوز 6.6 من الناتج المحلي الإجمالي لعام 2010، وعدم تجاوز العجز في الحساب الجاري بنسبة (8.2) من الناتج المحلي الإجمالي، وحصة الصادرات غير النفطية من مجمل الصادرات (85%) مقارنة مع أقل من (30%) الآن، وبحيث تشكل هذه الصادرات في نهاية الخطة نسبة (15.9%) من الناتج المحلي الإجمالي[12]، والاحتفاظ باحتياطي من القطع الأجنبي يكفي لتغطية الواردات من السلع والخدمات لفترة (18 شهر)، مع العلم أنه في عام 2005 قدر احتياطي سورية بالقطع الأجنبي لما يكفي احتياجات سورية (29) شهراً[13].

2. لقد ذكرنا في المعطى السابق ضغط الإنفاق العام، فقد ركزت الكثير من التقارير الصادرة عن صندوق النقد الدولي وغلوبل.... ضرورة قيام سورية بإصلاح نظام الدعم الحالي، فعلى سبيل المثال تدعم سورية أسعار المحروقات بمبلغ سنوي يصل إلى (200 مليار) ل.س،من أصل إجمالي الموازنة العامة للدولة والبالغة 460 مليار ل.س عام 2004، أي أن الدعم يستهلك 40% من إجمالي الموازنة، وإن الإنفاق الجاري في عام 2004 بلغ (232.5) مليار ل.س.

إذاً فإن دعم المحروقات يستنزف ما نسبته (86%) من إجمالي الإنفاق الجاري[14]، وبالتالي هذا يشكل كلفة كبيرة جداً وخصوصاً مع انتشار ظاهرة تهريب المواد المدعومة بحيث إنَّهذا الدعم لا يوجه إلى الشعب السوري فقط بل إلى دول الجوار أيضاً، وهناك حديث مستمر عن رفع الدعم عن أسعار بعض المواد مثل المازوت والبنزين ونحن نعلم أن نظام الدعم هذا الذي تم العمل به لفترات طويلة لا يمكن أن يستمر في ظل نهج اقتصاد السوق الاجتماعي ولكن بما أنه اجتماعي فيجب أن تكون القرارات الاقتصادية المأخوذة في هذا المجال شعبية ويجب أن تؤخذ بالوقت المناسب وليس بالوقت الذي تعيش فيه سورية هذه الضغوطات السياسية والاقتصادية الخارجية، وخاصة أن الحكومة بأمس الحاجة لوقوف الشعب إلى جانبها وتحمل تبعات هذه الضغوط.

ثانياً: معوقات ومقومات التنمية في سورية:

المقومات الإيجابية للتنمية في سورية[15]:

- المستلزمات المادية، فسورية غنية بمواردها الباطنية والزراعية إضافة إلى موقعها الجغرافي.
- القوى البشرية المؤهلة والخبيرة، فسورية موطن الصناعات التقليدية والحديثة ولها تاريخ في صناعة النسيج وبعض الصناعات الحرفية، وتكاد سورية أن تقضي على الأمية إضافة إلى تحقيق معدل عال جداً في نسبة حملة الشهادات العليا لعدد السكان ما يؤهلها لانطلاقة صناعية واعدة.
- الاستقرار السياسي وتدعيم مبدأ سيادة القانون.
- التعددية السياسية والاقتصادية وتحسين بنية الديمقراطية الشعبية التي تؤطر كل أفراد الشعب السوري وتجعل كلاً منها شريكاً في اتخاذ القرار عبر القناة التي ينتمي إليها.
- وعي المواطن السوري وقدرته على التعامل مع المستجدات بعقلية منفتحة وشعور عال بالمسؤولية. وخصوصاً في ظل الضغوطات السياسية التي تعرض لها الاقتصاد السوري في الفترة الماضية وما زال يتعرض لها.

أما معوقات التنمية الأساسية في سورية فهي تتمثل بما يلي[15]:

1-المعوق الأول:

يتمثل بنقص الاستثمارات وعجز رأس المال الوطني في القطاعين العام والخاص عن الوفاء بحاجة الاستثمار في الاقتصاد السوري، ولقد درسنا سابقاً هذا المعوق وأشرنا كيف أن سورية تحاول التعويض عن هذا النقص بجذب الاستثمارات الخارجية وبتنمية الموارد الذاتية.

2-المعوق الثاني:

تتمثل بضيق السوق الداخلية وعدم قدرتها على استيعاب إنتاج المصانع الحديثة مما يلزم الإدارات الاقتصادية أن تختار بين أمرين:

إما اللجوء إلى تكنولوجيا متخلفة يكون إنتاجها غير منافس لتكاليفه العالية وابتعاده عن العصرنة، أو اعتماد تكنولوجيا متقدمة لا يمكن تشغيلها سوى بقسم بسيط من طاقتها الإنتاجية تكفي لتلبية الطلب فيكون إنتاجها غير منافس لارتفاع تكلفتها.

إن معالجة هذه العقبة لا يكون إلا بالتكامل الاقتصادي العربي أو بالانتماء إلى تكتل اقتصادي آخر، ولقد وعت سورية لهذه النقطة فكانت أول من دعا إلى تفعيل اتفاقية السوق العربية المشتركة والإسهام في بناء المشروعات الاقتصادية العربية المشتركة، فقد كانت سورية من الدول المؤسسة لمنظمة التجارة العالمية في نهاية أربعينيات القرن الماضي ثم انسحبت منها احتجاجا على انضمام إسرائيل إلى المنظمة، ويتعرض طلب سورية للانضمام إلى منظمة التجارة العالمية الذي تم تقديمه بشكل رسمي منذ عام 2001 إلى ضغوطات سياسية بالدرجة الأولى، وقد قدمت لها وعود سابقة بقبول طلبها لكن إلى الآن لم يحدث شيء سوى إجراءات تتخذها الحكومة السورية تهدف إلى مواءمة اقتصادها ليتناسب مع متطلبات الانضمام لمنظمة التجارة العالمية، فقد أحدثت وزارة الاقتصاد والتجارة عام 2006 مديرية منظمة التجارة العالمية في هيكلها التنظيمي ومع كادر بشري متخصص يعتبر نواة الفريق الوطني للتفاوض مع المنظمة[16].

كما أن العلاقات السورية التركية قد شهدت خلال السنوات القليلة الماضية مساراً مختلفاً وفي زمن قياسي حيث ازداد حجم التبادل التجاري وارتفع تدريجياً ليصل عام 2005 إلى (820) مليون دولار[17].

كما تم الإعلان عن نشر اتفاقية منطقة التجارة الحرة السورية التركية ودخولها حيز التنفيذ الفعلي اعتباراً من مطلع عام 2007 وذلك بعد إقرارها من الجانب التركي بتاريخ 2006/11/3 وتعتبر هذه الخطوة مهمة وجوهرية في العلاقات السورية التركية وذلك لأن التعاون المشترك في الجانب الاقتصادي بين سورية وتركيا ولا سيما في مجال الجمارك والنقل سيسهم في تسهيل تطبيق اتفاقية التجارة الحرة بيسر وسهولة وخصوصاً مع توسيع وتأهيل الأمانات الجمركية المقابلة على الحدود بين البلدين الصديقين[18].

3-المعوق الثالث:

هو حالة الحرب المستمرة منذ خمسين عاماً وأكثر إذ تشكل عقبة كبيرة في طريق التنمية، إذ تقتطع نفقات الدفاع قسماً لا بأس به من الدخل القومي، وبالتالي فإن مسألة الصراع في الشرق الأوسط وعدم عقد سلام عادل شامل في المنطقة، أدى إلى ما يسمى بالمقاطعة غير المعلنة ضد عملية التنمية في سورية، فسورية بموقفها الثابت من الحقوق القومية وعدم تنازلها تتحمل تبعات اقتصادية وسياسية غير قليلة شكلت عامل ضغط على عملية التنمية من نقص في الاستثمارات وإحجام من قبل الشركات متعددة الجنسيات عن الاستثمار فيها.

4-المعوق الرابع:

ويتمثل بغياب إستراتيجية تنموية واضحة، إذ لفترات طويلة كان هناك غياب لهذه الإستراتيجية وذلك على الرغم من اعتماد منهج التخطيط الاقتصادي فإن الخطط الخمسية التي جاءت لم تكن معبرة عن حاجات تطوير الاقتصاد السوري ولا عن قدراته الفعلية على التقدم، فقد كانت هذه الخطط مجرد برامج استثمارية هدفها الرئيسي رفع مستوى التكوين الرأسمالي الثابت وزيادة معدل النمو دون مراعاة ضرورة إعادة هيكلية الاقتصاد باتجاه بناء آلية ديناميكية ذاتية النمو.كما كانت المشروعات الإنمائية في كثير من الأحيان تعبر عن تقاسم النفوذ والمصالح وليس نتيجة دراسة اقتصادية علمية حول ضرورة سد الثغرات في بنية الاقتصاد ونسج علاقات تشابك وترابط بين الفروع والأنشطة، وخلال الثمانينات حصلت سورية على مليارات الدولارات على شكل هبات وقروض ومساعدات[15]، إلا أنه لم يتم الاستفادة

منها بالشكل الجيد لغياب الإستراتيجية السليمة من ناحية ولتغلب عقلية الزعامة على عقلية الدولة في الكثير من القرارات التنفيذية المتخذة من ناحية أخرى(بناء مشروعات غير ذات جدوى، توطين المشروعات في مناطق غير مواتية، تغليب الجانب الاجتماعي على المردود الاقتصادي..).

ثالثا: ما هو القطاع الذي يمكن أن يلعب دور قاطرة التنمية في المرحلة الراهنة والمقبلة؟.

نحن نعلم أن تطور الناتج المحلي الإجمالي يعتبر المؤشر الأكثر تعبيرا عن حالة النمو الاقتصادي ولذلك سنقوم بإيراد الجدول التالي الذي يبين تركيب الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة وحسب القطاعات الاقتصادية:

الجدول رقم (1) أنصبة القطاعات الاقتصادية المختلفة في الناتج المحلي الإجمالي.

السنوات	1990	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005
الزراعة	25	24	23	24	23	26	22	25	25	26	25	24	24
الصناعة والتعدين	26	26	27	31	34	33	34	30	29	26	24	27	24
البناء والتشييد	3	3	3	3	3	3	3	3	3	3	4	3	3
تجارة الجملة والمفرق	20	22	22	18	16	15	16	15	16	16	16	18	16
النقل والمواصلات والتخزين	10	11	11	11	12	11	12	13	13	13	14	11	14
المال والتأمين والعقارات	3	4	4	3	3	3	4	4	3	4	4	4	5
خدمات المجتمع والخدمات الشخصية	2	2	2	2	2	2	2	2	3	3	3	2	3
الخدمات الحكومية	11	8	8	8	7	7	7	8	8	9	10	9	10
الهيئات التي لا تهدف إلى الربح	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0
المجموع	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100

المصدر: المجموعة الإحصائية للأعوام المذكورة، وبأسعار عام 2000 الثابتة.

ملاحظة: (في عام 2004، 2005 يوجد بالإضافة للقطاعات السابقة خدمات مال+ رسوم جمركية بمقدار 4 و3 على التوالي).

نلاحظ من الجدول السابق:

- تأرجح نسبة مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة من 1990- 2005 بين الارتفاع والانخفاض، وبرغم هذا التأرجح كانت هذه النسبة جيدة ولا بأس بها حيث مارست الزراعة دورها في دفع الاقتصاد الوطني نحو الأمام خلال الفترة (1980-1990) وذلك نتيجة زيادة الصادرات من القطن والقمح نتيجة المواسم الزراعية الجيدة، ولكن تأرجحت فيما بعد بين الزيادة والنقصان خلال الأعوام 1990- 1997 وذلك نتيجة تقلب المواسم الزراعية وانخفاض صادرات القطن والقمح بسبب انخفاض أسعارها في الخارج، وفي عام 1999 انخفض أيضاً الإنتاج الزراعي بسبب الظروف المناخية السيئة، ولكن عاد ليرتفع من جديد بين عامي 99 و2000 ليساهم بنسبة 25% من الناتج المحلي الإجمالي، واستمرت هذه النسبة حتى الآن تقريباً. ولكن نستطيع القول بان الزراعة لا يمكن أن تلعب دور قاطرة النمو في سورية على الوضع الحالي إذ لا بد لسورية أن تعمل على تطوير قطاع الصناعات الغذائية وتصنيع المواد الأولية مثل عصر الزيوت وتطوير صناعة الألبسة الجاهزة.. أي الوصول إلى الاستخدام الأمثل وتحقيق التركيبة المثلى التي توفر الإنتاج الزراعي الأمثل الذي ينافس في الأسواق الخارجية.

- ولقد تراوحت نسبة مساهمة قطاع البناء والتشييد في الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة المدروسة بين (3 – 4%)، ولقد دار جدل حول أهمية الاستثمار العقاري ودوره في رفع عملية التنمية كونه جزءاً من قطاع البناء والتشييد، فلقد رأى الكفري أن الهجمة على بناء الضواحي والأبراج والمولات وغيرها سيكون فاتحة لسلسلة أخرى من الاستثمارات (فنادق، مكاتب، مطاعم..) وهذا ما يتيح المجال لنشاطات وصناعات مواكبة لهذه الحركة، الإسمنت، السيراميك، الأدوات الصحية وغيرها، فضلاً عن العمالة التي تشغلها هذه المشاريع أثناء البناء أو عند استثمارها، كما حصل في الفور سيزن الذي يشغل ألف عامل بشكل مباشر، وفي علم الاقتصاد نجد أن كل فرصة عمل مباشرة تخلق (3-4) فرص عمل غير مباشرة، ولكن هناك من يرى أن هذا النوع من الاستثمارات يخلو من القيمة المضافة التي تعود إلى الدولة وإنما تحقق أرباحاً فردية، ومن الممكن أن تتحول هذه الشركات إلى جامعي أموال جدد، ونستطيع القول أن هذا الاستثمار لا يمكن أن يحل مشكلة السكن في سورية مثلاً وخصوصاً بالنظر إلى دخل الفرد في سورية، لذلك لا بد من تدخل الدولة في عمل هذه الشركات أولاً من أجل ضمان قيام هذه الشركات بنشاطاتها في ظل كامل الموافقات والضمانات والمواصفات، وثانياً ألا تجعل هذه الشركات تحتكر مشكلة الإسكان[19].

- أما بالنسبة لقطاع الخدمات الذي يشمل كل من (تجارة الجملة والمفرق، والنقل والمواصلات والتخزين، والمال والتأمين والعقارات، وخدمات المجتمع والخدمات الشخصية، بالإضافة إلى الخدمات الحكومية) نلاحظ أن مساهمته في الناتج المحلي كانت متأرجحة بين (45- 47-49) ونلاحظ تزايد أهميته النسبية، إذ كانت مساهمته في الناتج تقارب مساهمة قطاع الإنتاج المادي (الزراعة والصناعة)، ونستطيع القول بان تزايد الأهمية النسبية لقطاع الخدمات قد يحمل معاني متناقضة، فإذا كان اتساع نطاق دور هذا القطاع في الدول المتقدمة مؤشراً ودليلاً على التقدم، فإنه بالنسبة للبلدان النامية يعتبر دليلاً على التخلف، لأنه في حال البلدان المتقدمة يعتبر ذلك الوجه الآخر للتقدم الصناعي والتقاني الذي يحتاج إلى خدمات تدعمه، أما في حال بلادنا فإنه يرجع إلى عجز قطاع الصناعة على النمو والتوسع والقدرة على استيعاب الزيادة في القوة العاملة الناتجة عن نمو السكان، بالإضافة إلى ذلك وصول قطاع الزراعة إلى طاقته القصوى في استيعاب القوى العاملة بالنسبة لمستويات الإنتاج السائدة، وبالتالي فإن توسع قطاع الخدمات إنما يعتبر انتقال جزء من فائض قوة العمل والزراعة إلى الخدمات[20]. وبالتالي نستطيع

القول بأن قطاع الخدمات لا يمكن أن يكون القطاع الذي يلعب دور قاطرة النمو وإنما يجب أن يكون داعماً للقطاع الرائد الذي يلعب هذا الدور.

- ولكن نستطيع القول بأن قطاع الخدمات وتطوره يمكن أن يساهم في توفير البيئة الملائمة للصناعة السياحية، فيمكن أن تكون السياحة قاطرة النمو في سورية بوجود الآثار والطبيعة والمناخ الذي تتمتع به سورية، ولكن هذا يحتاج إلى وضع إستراتيجية تطوير سياحي ملائمة للاعتماد على المواد الأولية في بناء المنشآت السياحية وتشغيلها، بالإضافة إلى حملة واسعة في التسويق السياحي، بحيث تطول إقامة السائحين وتنتشر الأفواج السياحية في كل مناطق القطر، وإن هذا من شأنه توفير المزيد من القطع الأجنبي اللازم لتمويل التنمية في باقي القطاعات. ونستطيع القول بأن سورية ستتحول إلى مركز جذب سياسي كبير وتصبح الصناعة السياحية قاطرة النمو فيها في حال تحقيق السلام في الشرق الأوسط.

- بقي لدينا قطاع الصناعة والتعدين إذ نلاحظ من الجدول السابق ارتفاع مساهمة القطاع الصناعي في الناتج خلال الفترة 1990 – 2000 بنسبة (31%)، وهذه نتيجة منطقية للأهمية المعطاة للتصنيع في المراحل الأولى للنمو، وتجدر الإشارة إلى أن نصيب الصناعة في الناتج يتأثر إلى حد ما بنصيب الزراعة، ففي السنوات التي تكون فيها الظروف الطبيعية مواتية للإنتاج الزراعي تزداد مساهمة الزراعة في تكوين الناتج مقابل تراجع مساهمة الصناعة والعكس صحيح، ونجد ذلك واضحاً خلال السنوات من 1995–2000، وبذلك فإن القطاع الزراعي والصناعي يشكلان المصدر الرئيس للناتج الوطني والنمو الاقتصادي وهما المكونان الرئيسان للإنتاج المادي، ونلاحظ من الجدول أن نسبة مساهمة القطاع المادي متقارباً نسبياً مع مساهمة قطاع الخدمات في الناتج، ونلاحظ أنه خلال الفترة 2000– 2005 كانت مساهمة الزراعة في الناتج تشكل حوالي 24% بينما كانت مساهمة الصناعة تشكل حوالي (26%) ويمكن القول إنه يجب التركيز على الصناعة السورية على أنها المخول الأكبر لتلعب دور قاطرة التنمية وخصوصاً إذا تم تفعيل العمل الاقتصادي العربي المشترك وألغيت الحواجز الجمركية بين الدول العربية، ذلك أن السوق العربية يمكنها استيعاب منتجات المشروعات الصناعية الكبيرة وخاصة الصناعات الحديثة، وذلك بمعرفة أن مقومات الانطلاقة الصناعية موجودة من (مواد أولية ومواقع جغرافية وخبرة بشرية)، كما أن البنية التشريعية والقانونية تساعد للقيام بذلك وخاصة في القطاع الخاص، وذلك بعد المؤتمر الصناعي الأول الذي عقد عام 2005 وفي ظل القرارات المالية والنقدية الجديدة والمشجعة على ذلك، لذلك يجب العمل على تفعيل قطاعنا الصناعي (عام أو خاص) وبقدر ما نستطيع تفعيله نستطيع أن نحقق التوجه نحو زيادة الناتج الإجمالي وتحقيق اقتصاد السوق الاجتماعي وذلك من خلال[21]:

1. مع زيادة درجة التصنيع نتمكن من تحقيق المزيد من القيمة المضافة التي تشمل كل من الرواتب والأجور والأرباح حيث إن انخفاض القيمة المضافة يؤدي إلى تدني قيمة الصادرات، حيث إنّ قيمة طن واحد من المستوردات يعادل (32) ألف ل.س. ومن الصادرات (8) آلاف ل.س وذلك لأننا نصنع مواد أولية بنسبة (75 – 80%) (نفط، قمح، قطن) ونستورد (كمبيوترات، آلات صناعية....).

2. إن جذب الاستثمارات إلى الصناعة يؤدي إلى إحداث فرص عمل في مجالات أخرى إذ من الممكن أن تساعد كل فرصة عمل في الصناعة على خلق (2 –3) فرصة عمل أخرى، إذ يمكن أن يشكل عامل جذب للصناعات الأخرى، فمثلاً المشروع الصناعي الغذائي يمكن أن يساهم في تصنيع علب التعبئة.

3. إن تفعيل الصناعة السورية يمكن أن يؤدي إلى تعميق العلاقة بين الإنتاج الزراعي ومخرجاته،وطبيعة النشاط الصناعي ومدخلاته والعكس صحيح.

4. إن تطوير الصناعة السورية يساعدنا في تطوير صادراتنا، وبالتالي تحسين الميزان التجاري وخاصة في ظل تراجع إنتاج النفط، مما يجنبنا الآثار الضارة لتقلبات الأسعار في الأسواق العالمية ويؤمن الاكتفاء الذاتي لكثير من الاحتياجات.

والمثال على تطوير صادراتنا:

نحن ننتج بحدود مليون طن قطن خام، بعد حلجه يصبح بحدود (350) ألف طن قطن محلوج وإن سعر الكغ من القطن المحلوج داخلياً (43)ل.س، وخارجياً (36)ل.س، بينما إذا صنع ألبسة يمكن أن يصل سعر الكغ إلى (8)دولارات، وبالتالي تصبح القيمة المضافة بحدود (800%) من تصديره خاماً، كذلك الأمر في موسم التبغ حيث يتم شراء كيلو غرام واحد من التبغ من الفلاحين بمعدل وسطي (78) ل.س، وفي حال تحويله إلى سجائر جيدة يصبح وسطي سعر الكيلو (1154) ل.س، وتكون القيمة المضافة تزيد عن (1000%)، وفي موسم الحبوب والخضار والفواكه نحن ننتج أكثر من احتياجاتنا، بحدود (5) ملايين طن حبوب، (3.5) مليون طن خضار وفواكه، مليون طن زيتون، وفي حال تم تصنيعها داخلياً نستطيع تصديرها على شكل عصائر وأغذية معلبة ذات قيمة مضافة جيدة وبالمقابل نستطيع امتصاص جزء من البطالة الموجودة لدينا، وبالتالي يجب:

أ- العمل على إطلاق فاعلية القطاع الصناعي، سواء القطاع العام بإعطائه المزيد من الصلاحية وتحريره من الخوف الداخلي وتعدد الجهات الوصائية، أم القطاع الخاص بإيجاد الشركات المساهمة وتقديم المساعدة لها، والعمل أيضاً على رفع معدل إنتاجية العمل الزراعي.

ب- كما يجب العمل على تحويل المحافظات إلى مراكز نمو فعالة وحقيقية، وتوطين الصناعات المناسبة لها، والتركيز على المنطقة الشرقية والبادية والساحل السوري، والعمل على تحسين مناخ الاستثمار في سورية حيث أن الاستثمارات هي الحامل الطبيعي للتنمية.

ج- ويجب التوجه نحو ترسيخ مفاهيم العمل الوطني والنظر إلى التهرب الضريبي كأنه عيب أخلاقي واجتماعي ووضع حدود لمحاربة الفساد والهدر، والعمل على تفعيل دور الدولة وتشجيع القطاع العام إذ يشكل القطاع العام من الدول الاسكندنافية أكثر من (50%) من الناتج الإجمالي والتراجع عن دعوات الليبراليين الاقتصاديين الجدد الذين يركزون على فكرة أن الدولة رب عمل فاشل وأن زيادة الاستثمارات في القطاع العام ستؤدي إلى زيادة عجز الميزانية وبتوفر عامل الإرادة والإدارة نستطيع أن نملك مقومات الانطلاقة الصناعية.

د- كما وعلينا العمل على زيادة الموازنات الاستثمارية من إجمالي الموازنة العامة، فقد تراجعت الموازنات الاستثمارية بين أعوام 2002 – 2005 من (211 مليار ل.س إلى 180 مليار ل.س)على الرغم أن إجمالي الموازنة قد زاد للفترة نفسها من (420 مليار إلى 460 مليار ل.س)، وإن عدم استغلالنا لمواردنا المتاحة يعمّق تخلفنا الصناعي لأنه يعبر عن عطالة استغلال الموارد.

5. وإن تفعيل الصناعة يساعدنا في تحقيق مؤشرين اثنين وهما من أهم ما نحتاجه لمواجهة التحديات الداخلية والخارجية.

المؤشر الأول:

هو مؤشر السعادة الذي يعبر عنه بالنسبة بين معدل الاستهلاك ومعدل الرغبة.

أي مؤشر السعادة = معدل الاستهلاك/ معدل الرغبة.

وكلما اقترب من الواحد كان المؤشر جيداً وكان مستوى الاستقرار الاجتماعي والاقتصادي مرتفعاً.

والمؤشر الثاني:

هو مؤشر العناء الاقتصادي ويعبر عنه بمجموع من معدل البطالة ومعدل التضخم، ومعدل العناء الاقتصادي في سورية يساوي 13% + 7% = 20% وهو معدل كبير يدل على ضعف المؤشرات الاقتصادية في سورية لذلك يجب أن نسعى إلى السيطرة على معدل بطالة مقبولة بحدود 3% ومعدل تضخم مقبول بحدود (3-5%)[22].

وبالنهاية يجب التنويه إلى أنه يجب الحذر من دعوات التحرير الاقتصادي وتطبيق اقتصاد السوق والانفتاح على الخارج بدون قيود، وطرح الشركات القائمة للخصخصة وإتباع نصائح صندوق النقد والبنك الدوليين... إذ وجدنا الآثار السلبية لهذه الوصفات المطبقة على دول أمريكا اللاتينية وآسيا، لذلك يجب العمل على سياسة صناعية تتناسب مع زيادة قدرتنا الإنتاجية، وإن دور الدولة ليس في دعمها للقطاع العام أو الخاص وإن في دورها الإنتاجي ودعم وسائل الإنتاج، ولذلك يتوجب على الحكومة تفعيل الخطة الخمسية العاشرة وتعميق نهج اقتصاد السوق الاجتماعي، إذ أن اليابان خصصت (85%) من قروضها الممنوحة من المصارف للقطاعات الإنتاجية، وخصص منها(30%) لشراء أصول إنتاجية للدولة[23].

الاستنتاجات والتوصيات:

يمكننا من خلال البحث استخلاص النتائج والتوصيات التالية:

1- تعاني سورية من مشاكل اقتصادية واجتماعية عديدة أهمها مشكلة التناقض القائم بين الحاجة الكبيرة لمصادر التراكم اللازمة لتمويل عملية التنمية وبين ندرة هذه المصادر الناجمة عن تخلف أساليب الإنتاج ومحدوديتها وانخفاض الناتج القومي وتدني حصة الادخار في هذا الناتج، بالإضافي إلى التضخم والبطالة والعجز المالي لذلك نجد أنه على الدولة في سورية أن تأخذ دوراً مؤثراً في الحياة الاقتصادية والاجتماعية من خلال تأمين مصادر التمويل بالإضافة إلى سياساتها في توجيه مسارات الإنتاج والاستهلاك وتوزيع الناتج القومي، وتعد الضرائب من أهم الأدوات الاقتصادية والمالية التي تستطيع الدولة من خلالها التأثير في الحياة الاقتصادية والاجتماعية، فهي تساعد في الحصول على أكبر حصيلة مالية ممكنة بالإضافة إلى مساعدتها في تحقيق أهداف اجتماعية مثل تحقيق العدالة في توزيع الدخل القومي.

2- تمتلك سورية نقاط مهمة في اقتصادها، مثل توافر البيئة الاقتصادية المستقرة والمرنة والحيوية في تحديث البنية التشريعية الداعمة لقطاع الأعمال إضافة إلى امتلاك سورية مجموعة كبيرة من المزايا النسبية التي يمكن تحويلها إلى ميزات تنافسية تدعم النمو والرفاه ومنها التراث المعماري والحضاري العريق، والصناعات التقليدية الموروثة وتوافر الموارد الطبيعية والموقع الجغرافي ومنها التراث، وإن هذه المزايا ستجعل الاقتصاد السوري أكثر قدرة على جذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية ولذلك يجب الاستفادة من هذه الميزات وذلك من أجل استخدامها الاستخدام الأمثل، من خلال تكييف السياسات المالية والنقدية لتأخذ فرصتها في المساعدة لتوفير متطلبات عملية التنمية،(من تحريك لأسعار الفائدة إلى استخدام السياسة الضريبية الملائمة في الوقت المناسب.....).

3- إن مقومات الانطلاقة الصناعية في سورية موجودة من (مواد أولية ومواقع جغرافية وخبرة بشرية)، كما أن البنية التشريعية والقانونية تساعد للقيام بذلك وخاصة في القطاع الخاص، وذلك بعد المؤتمر الصناعي الأول الذي عقد عام 2005 وفي ظل القرارات المالية والنقدية الجديدة والمشجعة على ذلك.لذلك يجب التركيز على الصناعة السورية على أنها المخول الأكبر لتلعب دور قاطرة التنمية وخصوصاً إذا تم تفعيل العمل الاقتصادي العربي المشترك وألغيت الحواجز الجمركية بين الدول العربية، ولتحقيق ذلك لابد من تفعيل دور كل قطاع من القطاعات الاقتصادية الأخرى لتعمل على دفع قطاع الصناعة نحو الأمام بدلا من عرقلته.

4- يجب العمل على تبني سياسة تنموية تتناسب مع قدراتنا الإنتاجية وظروفنا الداخلية وعدم الانجرار وراء دعوات التحرير الاقتصادي وتطبيق اقتصاد السوق والانفتاح على الخارج بدون قيود والعمل على تفعيل دور الدولة ليس في دعمها للقطاع العام أو الخاص فقط وإنما في دورها الإنتاجي ودعم وسائل الإنتاج أيضاً، حيث يمكن تفعيل الدور الإنتاجي للدولة من خلال القيام بمشاريع إنتاجية تراعي فيها المردودية الاقتصادية والربح الاقتصادي، كما يمكنها القيام بتنظيم دورات لإعادة تأهيل وتدريب العاملين في الدولة من أجل إعادة حشدهم في الأماكن المناسبة، كما ويمكن للدولة أن تفعل دورها الإنتاجي من خلال الاستمرار بإصدار القوانين والتشريعات اللازمة لتوفير البيئة التشريعية الملائمة لجذب الاستثمارات نحو المشاريع الإنتاجية المهمة، كما يمكنها القيام ببناء

المناطق الصناعية التي تعتبر من مشاريع القاعدة الأساسية والتي توفر البيئة الاستثمارية الملائمة لتشجيع الاستثمارات.

المراجع:

1. الكفري، مصطفى العبد الله. وجهة نظر، مجلة الاقتصاد، السنة الأولى، العدد (28) أيلول، 2005، ص 44.
2. فرهود، محمد سعيد، مبادئ المالية العامة، منشورات جامعة حلب، 1990 ص63.
3. المجموعة الإحصائية للأعوام المذكورة.
4. محررو الموقع، 29\5\2005، .<http: www.alwatan.com/data/20070529/index.asp?conteent=ecs4>
5. حمود المحمود، سورية تنال المرتبة 130 بين 175 دولة في تشجع الاستثمار، مجلة الاقتصاد والنقل، السنة الثالثة، حزيران 2007، ص38.
6. مجلة الاقتصاد والنقل، السنة الثالثة، أيار،2007 ، ص7-8.
7. مجلة عالم المال، العدد 2، كانون الثاني 2006، ص 18-19.
8. http://www.mafhoum.com/syr/articles_04/horani.htm
9. قسم البحوث في مجلة الاقتصاد، قراءة في آثار قرارات مجلس النقد والتسليف على المؤشرات المالية للمصارف، مجلة الاقتصاد والنقل العدد (11) كانون الأول، 2005 ص50-51
10. مجلة البنك والمستثمر، أيلول، 2007، ص59.
11. مجلة الاقتصاد والنقل، السنة الثالثة، حزيران، 2007 ص40.
12. جردة حساب اقتصادية للعام 2005، محمد الخضر، مجلة المال، السنة الثانية، العدد 9، شباط 2006، ص26.
13. جريدة الاقتصادية العدد 213، 25 أيلول، 2005، ص8.
14. الإنفاق العام في سورية، المركز الاقتصادي السوري أصحاب القرار، الثلاثاء21 شباط 2006، رقم الإصدار35، ص7.

15. حبيب، مطانيوس، أوراق في الاقتصاد السوري، دار الرضا للنشر، دمشق، 2006. ص53-45.

16. خطوات سورية على طريق الانضمام لمنظمة التجارة العالمية، مجلة الاقتصاد، السنة الثالثة، أيار 2007، ص47.

17. أبو شريفة، محرر، الالتفات إلى الشمال، مجلة الاقتصاد، كانون أول 2006، ص54.

18. العلاقات السورية التركية مجلة عالم المال العدد (2) كانون الأول- 2006 ص32-33.

19. رأيان في الاستثمار العقاري، مجلة الاقتصاد والنقل، السنة الثالثة، أيار 2007،ص13.

20. جمعة، محمد صالح، السياسة النقدية في سورية، سلسلة الرضا للمعلومات، دمشق، كانون الثاني 2005، ص197.

21. الصناعة السورية مالها وما عليها، مجلة- الاقتصاد والنقل، السنة الثانية، العدد 15 أيار 2006 ص53-54.

22. سليمان، حيان، التضخم النقدي، مجلة الاقتصاد والنقل، العدد 8، أيلول، 2005، ص88.

23. جريدة تشرين، عدد 9278، 2005/6/16، دمشق.